الأنساق السلطوية المضمرة في اللسانيات الوظيفية التمركز حول الجملة انموذجا

أ.م.د. حامد مردان شروان
كلية الآداب / جامعة البصرة

أ.م.د. عبد الكريم خالد عناية
كلية القانون / جامعة البصرة

المقدمة :

يشكل النص مدخلا معرفيا مهما من مداخل فضاء الحداثة التي أنتجها الفكر العربي ، وقد تباينت الطروحات اللسانية تباينا واسعا حول تحديد أنساقه وآليات اشتغاله وممارسته ، وقدرته على انتاج أنساق معرفية وثقافية حداثية مغايرة ، فالنص لم يعد وسيلة من وسائل نقل المعرفة وحاملا لطروحاته ومضامينه ، وإنما أصبح حقلا معرفيا ، ثم تحول من أداة لنقل المعرفة إلى أداة لإنتاجها ، وذلك بعد تخلخل بنية الدليل عبر انفصال الدال عن المدلول في الحقل اللساني الغربي ، وكان ثمرة هدا التغلغل انتاج المنظومة النصية الحداثية التي تحول فيها النص إلى حقل معرفي مستقل بداته ، وأصبح مصدرا من مصادر انتاج المعرفة بعد أن كان وسيلة من وسائل نقلها وتسويقها ، وبدلك أسهم النص في انتاج سياقات معرفية مغايرة لم تكن تألفها اللسانيات الغربية ومرجعيتها الثقافية الفكرية والحضارية .

وقد واجه النص مجموعة من التحديات الثقافية التي واجهته ، لعل من أبرزها المقاربة اللسانية الوظيفية المنطلقة من الأفق المعياري السائد في مقاربة الجملة ، فأوجدت خللا منهجيا كامنا بين بنية نصية

حداثيـة ومنهـج معيـاري كلاسـيكي لا يتناغـم مـع بنيـة النـص وأفقهـا الحداثـي ، وقـد تكمـن غايـات أيديولوجيـة وثقافيـة وراء دلـك ، لـذا يحـاول البحـث قـراءة المضمـر الثقـافي داخـل منظومـة اللسـانيات الوظيفيـة ، والوقـوف عـلى الدواعـي والأسـباب التـي تقـف خلـف هـده الممارسـات اللسـانية ، واسـتكناه مرجعياتهـا الفكريـة الأيديولوجيـة التـي تكمـن خلفهـا وتوجـه مسـاراتها .

إشـكاليات التحـول مـن الجملـة إلى النـص

منـذ بـدء الوعـي الإنسـاني نشـأت الحاجـة إلى انتـاج اللغـة لتكـون رفيقـا ملازمـا للإنسـان في حلـه وترحالـه ، وأسـهمت في تشـكيل وعيـه الاجتماعي المبكـر منـذ فجـر التاريـخ ، فبواسـطة اللغـة اسـتطاع ترميـز العـالم الواقعـي المحيـط بـه كـي يفهمـه ويسـيطر عليـه ويجعلـه عالمـا لغويـا مـدركا ، واسـتطاع عـن طريقهـا توزيـع العمـل في لحظـة التشـكيل الاجتماعـي المبكـرة مـن خـلال التواصـل مـع الآخـر ، والحـوار معـه ، والتفاعـل مـع طروحاتـه الثقافيـة والفكريـة ، وبذلـك وضعـت اللغـة بدرتهـا الأولى منـد تشـكلها المبكـر في فجـر التاريـخ .

واللغـة هـي الأداة التـي وظفهـا الإنسـان مـن أجـل فهـم ذاتـه وعالمـه الفكـري والوجـداني ، فهـي تعـبر عـن مكنوناتـه المضمـرة ، وتكشـف عـن أفـكاره المعلنـة ، وتحمـل تصوراتـه وأحلامـه ، فهـو الكائـن المعـرفي الوحيـد الـدي يمتلـك هـذا المنجـز الثقـافي المعقـد المدهـش ، بوصفـه كائنـا مفكـرا قـادرا توظيفهـا في مجـالات حياتـه المتباينـة ، وتسـييرها في اتجاهـات حضاريـة متداخلـة ، كـي يرتقـي بهـا افكـر الإنسـاني عـلى الكائنـات الأخـرى التـي تشـاطره الوجـود .

وقـد حاولـت اللسـانيات الوظيفيـة مقاربـة أشـكال التواصـل اللغـوي وطـرق اشـتغاله ، وطرحـت حزمـة مـن الأسـئلة حـول الآليـة التـي يتـم بهـا هـذا التواصـل ، فهـل يتـم هـذا التواصـل البـشري عـبر الجملـة البسـيطة أو عـبر الجمـل المركبـة المعقـدة ، أو يتـم عـبر النصـوص التـي تتشـكل مـن الجمـل المتناسـقة المنسـجمة ؟ ، وهـل أحـدث هـذا الانتقـال مـن الجمـل إلى النـص تغيـرا

في المقاربات اللسانية الوظيفية ؟ ، أم أن هذا الانتقال اللساني لم يؤثر على هذه المقاربات اللسانية ، وأصبحت تقارب المنجز اللساني الجديد بالمعايير اللسانية الكلاسيكية التي كانت تعاين بها الجملة سابقا ؟ .

وقد تباينت الطروحات اللسانية تباينا واضحا حول هذه الإشكالية ، فينطلق بعض اللسانيين من الرؤية المتوازية في مقاربة النص ، فهم لا يرون فرقا كبيرا حاسما بين تحديد الجملة وتحديد النص ، لأن الانطلاق من النص أثناء تحديد معاني الألفاظ المفردة يتوازى توازيا كليا مع تحديد الجملة في النص ، ولا يوجد فرق كبير بينهما ، وإن الجملة ووظيفتها هي مستمرة في بنية النص الكلية ، ويتجلى ذلك أثناء عملية التحليل ، فتتماثل أشكال التحديد بين الجملة والنص وبشكل واضح ، لآن حرية الانتقال من الجزء إلى الكل لا تتناقض مع حرية الانتقال من الكل إلى الجزء ولا تتعارض معها[1] .

وإن بعض اللسانيين ينطلق من المشتركات المفترضة بين الجملة بوصفها نسقا لفظيا والنص بوصفه مجموعة أنساق متماثلة تشكل فضاء لغويا متماثلا ، وتتجلى هذه المشتركات على مستوى تحديد المفاهيم والدلالة الوظيفية فمقاربة جمل النص دلاليا ووظيفيا لا تتباين- حسب تصورهم- ما دامت تسير على النهج ذاته ، وإن التماثل البنيوي يظل حاضرا عندما تنتقل بنية النص من البنية السطحية الى البنية العميقة ، ومن البنية الجزئية إلى البنية الكلية . لكن السؤال يظل مطروحا على أصحاب هذا الاتجاه ، فهل يوحد الإجراء المتبع لمعاينة الجملة والنص بين هذين المكونين ؟ وما مدى التماثل اللساني المفترض والقائم بين الجملة والنص ؟ .

إن افتراض التماثل البنيوي هو الذي أدى بأصحاب هذا الاتجاه إلى اشتباه مقاربة النص بالمعايير ذاتها التي كتنوا يقاربون بها الجملة ، فيعتقدون أن نحو النص لا يختلف اختلافا كبيرا عن نحو الجملة ، بالإمكان افتراض توسيع نحو الجملة في المقاربات الوظيفية ليشمل نحو النص ، أي إن المعاينة النحوية

بين الجملة والنص تكون في المعيار الكمي ، أما المعيار النوعي فيظل واحدا في المقاربتين ، لذا لا داعي لابتكار مغاير وجديد يحاول رصد متغيرات النص الحداثية ، وما أحدثته هذه المتغيرات على منظومة اللسانيات الوظيفية .

إن انبثاق النص بوصفه مكونا لسانيا يتشكل من جمل عدة ، وقد شهد جدلا لسانيا في مقاربته ، فهل تتماثل بنية النص مع بنية الجملة ؟ ، أم يتوجب انتاج نحو نص مغاير يكون مماثلا له ، ومنسجما مع بنيته اللسانية الجديدة ؟ .

ويتجلى هذا الجدل في طروحات النحو الوظيفي بشكل واضح ، فالاتجاه الأول يمكن أن نطلق عليه اتجاه التباين والاختلاف ، ويذهب هدا الاتجاه إلى اعتقاد التباين الحاصل بين خصائص الجملة ، لدا يكون من الأفضل توليد مقاربة لسانية مغايرة ترصد خصائص النص اللسانية ، ولا يمكن مقاربته مثلما نقارب الجملة . أما الاتجاه الثاني فهو اتجاه التماثل البنيوي الذي يعتقد أن بنية الخطاب الطبيعي هي بنية واحدة مهما تنوعت أجزاؤها وتنامت ، لأن العلاقات اللسانية الموجودة بين وحدات هده البنية تظل علاقات مؤتلفة ومتماثلة مهما كان حجم النص ، لذلك يمكن مقاربة النص عبر دراسة الجمل التي يتكون منها النص ، لأن الكل ما هو إلا مجموع أجزائه ، وهذا الاتجاه هو الغالب على طروحات النحو الوظيفي الذي يعاين النص[٢] .

ويحاول هذا الاتجاه تحديد الجملة بوصفها « أكبر وحدة لسانية قابلة للوصف النحوي » وستصبح هذه المقولة التي تنسب إلى « بلومفيلد « هي الجد الدي يدور حوله أغلب اللسانيين ، ويبرر هذا الاتجاه السلوك اللساني عند حدود الجملة وعدم تخطيها ، خشية من الفوضى والاضطراب وتلاشي الحدود بين الجمل ، مما يؤدي إلى انتاج رؤية لسانية تحليلية مشوشة وضبابية وغامضة [٣].

لعل المبررات التي طرحها هذا الاتجاه لم تكن كافية لتبرير الانغلاق اللساني عند حدود الجملة ، فالنظر إلى الجملة كوحدة لغوية منجزة

ومتكاملة سوف يوصد باب التطور اللساني ويجعله مقفلا بوجه كل المحاولات اللسانية الجادة التي تسعى إلى تطوير المباحث اللسانية ، فالانغلاق المنهجي يؤدى إلى نتائج محدودة ومقولبة مهما كانت طروحات هدا الاتجاه ممتدة وشمولية ، فضلا عن أن الجملة تظل واقعا افتراضيا أكثر منها واقعا علميا يقوم على الحوار والتواصل القائم على تجاوز الجملة إلى مجموعة الجمل المتوالية .

ويرصد اللساني (كلاوس برينكر) المرجعيات اللسانية في معاينتها للنص ، ويحاول أن يميز بين اتجاهين رئيسين لعلم لغة النص وهما : الاتجاه الأول القائم على أساس علم اللغة البنيوي ، والنحو التحويلي التوليدي ، ويرى هذا الاتجاه أن الجملة هي أعلى وحدة لغوية محورية يمكن دراستها وتحليلها إلى (أركان الجملة ، المورفيمات ، والفونيمات) . ويذهب علم اللغة التحويلي إلى أن المتكلم المختص تكون له قدرة واسعة على إبداع عدد كبير من الجمل وفهمها ، ولكن هذه الجمل تظل مرتكزة على جملة محورية يمكن أن نطلق عليها (الجملة النواة) .

ويكون هدف علم لغة النص القائم على الأساس اللغوي اكتشاف المبادئ اللسانية العامة ووصفها وصفا منظما ، وهو يرجع في ذلك نظريا وإجرائيا إلى مرجعيات علم لغة الجملة ذات الأصل البنيوي والتوليدي التحويلي ، وساد هدا الاتجاه في منتصف الستينات .

أما الاتجاه الآخر في علم لغة النص فقد قام على أساس نظرية التواصل ، وقد نشأ هذا الاتجاه في مطلع السبعينات ، ويستند هذا الاتجاه إلى البراجماتية التي تسعى إلى وصف شروط الفهم اللغوي الاجتماعي القائم بين شركاء التواصل في جماعة تواصلية معينة ، ويرتكز هذا الاتجاه على نظرية الفعل الكلامي عند (ج.ل. أوستن ، ج.ر. سيرل) ، وترى هذه النظرية أن النص لم يظهر بوصفه تتابعا جمليا مترابطا ، بل إنه فعل لغوي معقد ، يحاول المتكلم من خلاله تشكيل علاقة تواصلية حوارية مع السامع والقارئ ،

لـذا يرتكـز هـذا الاتجـاه عـلى دراسـة النصـوص في حيزهـا التواصـلي ، فالنـص لا يعـد نصـا إلا بعـد أن يدخـل حيـزه التواصـلي[٤] .

إن المحـاولات اللسـانية التأسيسـية الأولى حاولـت أن تختـزل النـص في مجموعـة مـن الأطـر المبتـسرة التـي تختـزل مكوناهـا الاجتماعيـة والنفسـية والمعرفيـة ، فالاتجـاه النحـوي القائـم عـلى نظـام الجملـة وحدودهـا اللسـانية البحتـة ، يظـل اتجاهـا افتراضيـا يتجـلى في البنيـة الذهنيـة للمتكلـم أكثـر ممـا يتجـلى في الممارسـة التواصليـة الحوارية ، فقـدرة المتكلـم عـلى انتـاج جمـل لا متناهيـة لا يمثـل إلا جانبـا نظريـا ذهنيا مجـدودا مـن جوانـب اللغـة ، ويصعـب تحويلـه إلى إجـراء لغـوي ممـارس وحواريـة تواصليـة فاعلـة ، لأنـه يفصـل بـين النـص وسـياقه التواصـلي الاجتماعـي ، ويجعـل مـن الجملـة بنيـة لغويـة مسـتقلة ، كـما يكشـف تناقضـا معرفيـا واضحـا في الإطـار المعـرفي النظـري لهـذا الاتجـاه ، فالمتكلـم عـلى المسـتوى النظـري يمتلـك قـدرة هائلـة في إنتـاج مجموعـة لا نهائيـة مـن الجمـل التـي يتوالـد بعضهـا عـن بعـض ، ولكـن الجانـب الإجرائـي يختـزل دراسـة اللغـة عـلى الجملـة ويتمـرس بهـا ، ويرفـض تجـاوز الحـدود اللسـانية لهـذه الجملـة ، لأن ذلـك يسـبب ارباكا معرفيـا قـد يـؤدي إلى ضيـاع الحـدود أو تداخلهـا .

أمـا الاتجـاه التـداولي فيعتقـد أن النـص لا يسـمى نصـا مـا لم يدخـل حيـز التواصـل ، أي إن وظيفـة النـص هـي التـي تحـدد بنيتـه ، وبذلـك يتحـول النـص مـن بنيـة لسـانية نظريـة إلى إجـراء لغـوي ممـارس بـين متكلـم ومسـتمع ، وإن هـذا التواصـل لا يتـم عـبر منظـور الجملـة ، لأن الحـوار لا يمكـن إنجـازه إلا عـبر مجموعـة منظمـة ومنسـجمة مـن الجمـل ، لـذا يعتقـد بعـض اللسـانيين أن مسـتعملي اللغـة لا يمكـن لهـم التواصـل عـبر جمـل منفـردة ومسـتقلة ومنعزلـة عـن سـياقها التواصـلي ، وإنـما يتـم التواصل عـبر نصـوص منسـجمة ومتناسـقة ، تكـون مكونـة مـن مجموعـة مـن الجمـل المتآلفـة المنتميـة إلى سـياق تواصـلي فاعـل وحيـوي بـين المتكلـم والمسـتمع[٥] .

إن اتجاهـات دراسـة النـص قـد تمثلـت

في طروحات متعددة ، وتتمثل هذه الاتجاهات في طروحات النحو التوليدي التحويلي ، ومقاربات علم اللغة الوصفي بعد تطعيمه ببعض المقترحات الجديدة التي تواكب تطور نظام الجملة إلى النص ، من دون أي تغيير في منهجية علم اللغة الوصفي ، ويضاف إليهما اتجاها آخر هو علم اللغة الوظيفي الذي يعاين النص بالأطر ذاتها التي كان يعاين بها الجملة ، كما نجد طروحات علم اللغة التركيبي حاضرة في معاينة النص ، وقد نلمح صفة مشتركة بين هذه المناهج المتباينة ، وهي أنها شكلت امتدادات أو خطوات إضافية شكلانية ، وإنها لم تغير من منهجيتها تغيرا واسعا يتناسب مع تطور النص ، وإن محاولاتها لم تكن سوى إضافات شكلية لا تمس جوهر منهجها اللغوي ، إيمانا منها بأن النص ما هو إلا تطور شكلي من مجموعة من الجمل ، لدا يفضل أن تكون التغييرات مواكبة لهذا التطور الشكلي الجديد ، فاللغة تطورت والفكر اللغوي ظل مرتهنا لتصوراته الكلاسيكية القديمة ، ومتموقعا بها ، مما أدى إلى انفصال اللغة عن المقاربة اللغوية .

ويقف في الاتجاه الآخر من يحاول الفصل بين الجملة والنص ، ويوحي هذا الفصل بوجوب تعدد المقاربات اللسانية ، وعدم اختزالها في مقاربة واحدة تكون مناسبة للجملة والنص ، فيرى هذا الاتجاه بعض الاختلافات الكامنة بين الجملة والنص منها :

١- إن الجملة تختلف عن النص ، فهي تنتمي إلى نظام افتراضي (النحو) ، في حين يشكل النص نظاما واقعيا يقترب من التجربة القائمة على أسس نظرية .

٢- يمكن تحديد الجملة بمعيار أحادي (علم القواعد) من نظام مع في وحيد (علم اللغة) ، في حين تتحدد نصية النص عبر معايير معرفية عديدة ، بعبارة أخرى إن الجملة هي انغلاق لغوي تعتمد اعتمادا كليا على التحليل اللغوي ، في حين يكون النص انفتاحا معرفيا على مجموعة من العلوم .

٣- تكون الجملة قواعدية ، وهي لا تكون جملة عندما تفقد نحويتها ،

أما النص فلا تنطبق عليه المعيارية النحوية الصارمة ؟

٤- لا تتأثر الجملة بالأعراف الاجتماعية والعوامل النفسية ، في حين يتأثر النص بتلك العوامل تأثرا بالغا .

٥- يستند استعمال الجمل إلى المعرفة القواعدية التابعة لنظام افتراضي يحمل صفة العمومية ، أي أن المعايير القواعدية تكون شمولية لا تجلب الجمل ،أما استعمال النص فيستند إلى معرفة خبرات بوقائع فعلية معينة .

٦- يعد النص حدثا ينتجه شخص معين يرمي به التأثير على المتلقي الاحتمالي أو الواقعي ، في حين تفتقر الجملة إلى ذلك [٦].

وعلى الرغم من التكرار الذي يمتاز به هذا التطور اللساني ، فإنه يحمل بين طياته بعض الأسس الفارقة بين الجملة والنص ، فالجملة تنتمي إلى النظام المعياري الافتراضي النحوي ، في حين يشكل النص بعدا حواريا تداوليا ، لذلك يكون بنية عابرة للسان ، ولا يمكن مقاربته مقاربة لغوية مغلقة ، لأنه يشكل عاما معرفيا منفتحا على العلوم النفسية والاجتماعية التي تسهم إسهاما فاعلا في مقاربة النص ونقله من الفضاء اللساني المحدود إلى الفضاء المعرفي الواسع ، فيتحرر من هيمنة المعيار اللغوي المجدود ويشكل نسقه اللساني الخاص به . إن النص ليس مجرد انتاج بسيط ومختزل للسان ، ولكنه قد يعمل مثل سلسلة من أفعال اللسان عندما يوضع في سياق محدد ومناسب ، لذا تقارب التداولية الشروط التي يمكن انجازها إذا سعينا أن ننجز تتابعا مقبولا من أفعال اللسان[٧] .

ويرصد بعض اللسانيين أوجه التعارض بين لسانيات الجملة ولسانيات النص ، فيقترح إمكانية تدشين نحو وظيفي ليكون حلقة رابطة بين لسانيات الجملة ولسانيات النص ويمد الجسور بين الجملة والنص من أجل إزاحة التضاد القائم بين لسانيات الجملة ولسانيات النص ، وتقليص الفجوة المعرفية الكائنة بينهما ، ولكن مقترحهم قد يتلاشى أمام

إصدار اللسانيين الذين يرون أن اللسانيات الحقيقية والثابتة والمنطقية إنما هي لسانيات الجملة ، وإن أي مشروع يتمرد عليها ، فإنه يتموقع خارج حدود اللسانيات ويظل غريبا عنها ووافدا عليها ، لذلك تم نفي البحوث « السيميائية « و» تحليل الخطاب « و « الشعرية « و « نحو النص « عن دائرة الاهتمام ، لأنها تقارب نصوصا وليس جملا متناثرة[٨] .

إن إقرار الباحث بوجود التضاد بين لسانيات الجملة ولسانيات النص يؤكد وجود فجوة معرفية بينهما لا يمكن تجاوزها بسهولة ، لذلك يسعى إلى إيجاد مشروع تلفيقي يهدف إلى التوفيق بينهما من أجل إذابة التضاد أو تقليص وجوده إلى أقصى حد ممكن لإنشاء منظومة لسانية معرفية موحدة ، وعلى الرغم من تبني هدا المشروع المقترح ، فإنه يرى أن اللسانيات الحقيقية هي لسانيات الجملة ، وما خرج عن حدودها لا ينتمي إليها ، كما أن مشروعه يجمع بين بنية التعارض بين الجملة والنص وبنية المماثلة ، فكيف يمكن الجمع بين هاتين البنيتين في خانة واحدة ؟ ، لدا يمكن القول إن هدا المشروع يظل مشروعا تلفيقيا وليس توفيقيا ، ويسعى إلى توسيع الفجوة بين الجملة والنص وليس إلى اختزالها وتقليصها ، ويهدف إلى قطع الصلة بينهما أكثر من تجسيرها ، وتقويضها أكثر من بنائها .

وعبر الممارسات النصية المتباينة تكتشف افتقار المباحث اللسانية الحديثة إلى تصورات نصية متكاملة تكون قادرة على استيعاب أغلب النصوص بشكل فعال ، وإن أغلب المقاربات الحديثة التي قاربت النص ما هي إلا مقاربات منهجية مشتقة من نظام الجملة ، وهذا ما يقر به بعض اللسانيين ، ويدل هذا على قصور المباحث النصية التي لم تستطع التخلص من إرثها النحوي المعياري الكلاسيكي النسبي ، والانفتاح على المباحث النصية الواسعة ، فعلى الرغم من الجهود النصية المبذولة ، فإن الحقل النصي ما زال حقلا معرفيا واسعا لم تستوفيه المقاربات النصية المتباينة

، وسوف يظل الباب مشروعا لأي مقاربة نصية محتملة يمكنها تفسير إشكالية النص وإشكالية ممارسته .

إن تطور نظام الجملة إلى النص في اللسانيات الوظيفية لم يواكبه تطور في المنهج ، فقد ظل المنهج حاضرا ومتسيدا للحقل اللساني ، كما أنه ظل متواضعا ومختزلا يراوح في مكانه اتجاه تطور الجملة إلى النص ، وظل يعاين الوليد الجديد بمنهجية قديمة لا تصلح إلا لنظام الجملة وأفقها المعياري المحدود ، ولم ترتق هذه المنهجية إلى آفاق التجديد الحاصل في تطور النص ، ولم تكن مواكبة له ، ومتطورة معه ، لذلك حدثت فجوة معرفية بين النص والمقاربات النصية القائمة على الأفق المعياري الذي لا يتناغم مع التطور الحاصل .

ويشير فان دايك إلى التداخل المعرفي بين علم النص وعلم اللغة ، فعلى الرغم من التداخل المعرفي بينهما ، واستناد علم النص على بعض طروحات علم اللغة ، فإن علم اللغة في مقاربته النصية ظل قاصرا ومحدودا ، فهو يعجز عن مناقشته الأبنية النصية البلاغية أو الأسلوبية أو الأدبية أو السردية ، لأنه ظل مقتصرا ومحدودا على وصف أبنية الجملة أو استعمالها ، لذا من المفيد أن نحلل في علم النص تحليلا منظما الأشكال النصية المتباينة وشروط انتاجها ووظائفها وتأثيراتها الاحتمالية المختلفة ، وأن لا يقتصر البحث على الأبعاد النحوية المعيارية المحدودة لتتناول دراسة الأحاديث اليومية ، والخطابات الصحفية والحكايات الشفوية ، والنصوص السردية ، والنصوص الإعلانية ، والخطب ، وإرشادات الاستعمال ، والكتب المدرسية ، ونصوص القانون[٩] .

ونستنتج من طروحات فان دايك أن ثمة فرقا بين علم النص وعلم اللغة ، وأن هذا الفرق لا يمنع من تداخلهما أحيانا ، فعلم اللغة يقتصر جهده على وصف أبنية الجملة واستخداماتها ، ويهمل دراسة الأبنية النصية والبلاغية والأسلوبية ، لأنه يعتقد أن النص هو الجملة ، لذا يصر على معاملة النص مثلما يعامل الجملة ، لاعتقاده أن

أي تجاوز للجملة سوف يؤدي إلى نتائج مشوهة ولا يمكن حسمها ، لذلك تمركزت جهود علم اللغة على الجملة ، وظل يدور في محورها خاصة إذا علمنا أن الجملة مرتبطة ارتباطا واسعا بالمحادثة الشفوية التي هي صيغة من صيغ الحضور والتمركز حول العقل في الثقافة الغربية ، وقد ظل هذا التمركز حاضرا في حقل اللسانيات الوظيفية .

إن علم النص عند تجاوزه الجملة قد دخل فضاء التنوع المعرفي ولم يعد مقتصرا على المقاربة اللسانية فقط ، في حين ظل علم اللغة علما محدودا وقائما على التحليل اللغوي للجملة ولا يتجاوزها إلى غيرها ، من هنا يمكن القول إن علم النص أصبح متجاوزا لطروحات علم اللغة ، وإن كان يتداخل مع بعض طروحاته أحيانا ، فعلم النص يستهدف النص بكل شمولية ، ويتفحص أشكاله الكائنة والممكنة، الموجودة والمحتملة ، القريبة والنائية ، ويعاين السياقات المرتبطة بها ، والمناهج النظرية والتطبيقية ، أي إن علم النص يحلل الأشكال النصية وأبنيتها ووظائفها وغاياتها الواقعية والمفترضة ، وبذلك يتحرر من هيمنة النظم المعيارية النحوية التي قيدت المباحث اللسانية وجعلها لا تعاين اللغة إلا عبر منظار النحو . وتعترف لسانيات النص بإشكالية المشروع وصعوبة تدشين منظومة نصية متكاملة ، فالمعرفة التي تتناول المخططات النصية والأبنية الكلية للنص ، ومعرفة الأنماط ما تزال طروحات قلقة لم تشهد الاستقرار والثبات والتمكن ، وإن الدراسات التي تتناول أبنية النص ما تزال في بدايتها ، والبحوث اللغوية والنفسية لم تتعمق في مباحثها ، لذا فإن نظرية النص التي تصف مبادئ البنية الكلية للنصوص ما تزال تراوح في مكانها مما شكل ثغرة معرفية يجب ردمها[١٠].

فهل أحدث النص فجوة معرفية في المباحث اللسانية ؟ وهل أربك حضوره المشهد اللساني الذي كان محصورا في دراسة الجملة ؟ وهل ما زالت الدراسات النصية في بداية المشروع ؟ إن هذه الأسئلة تظل

مشرعة بوجه المحاولات النصية التأسيسية الأولى وهي تحاول أن تنفض غبار المعيارية النحوية عنها ، فالنص بنية إشكالية معقدة ، ومن الصعب الإحاطة به ودراسته دراسة منطقية عقلية مثلما تدرس الجملة ، فهو الناتج اللساني العصي على التحليل والإحاطة والشمول ، ولا يمكن تطبيق نحو الجملة عليه ، لأنه مدخل متعدد الاختصاصات ينتمي إلى اللسان ويتجاوزه في الوقت نفسه ، لذلك ظلت هذه الدراسات تحوم حوله وتخفق في اقتحام عالمه الاحتمالي المنفتح على فضاءات معرفية متداخلة ، تنأى عن التقولب ، والتأسيس المنهجي المنظم القائم على المعيارية اللسانية الصارمة .

ينتقد رولان بارت الأسس المنهجية اللسانية الوصفية ، وهي مراجعة كاملة شاملة لعملية تحليل الخطاب ، ولذلك التمست تحولا علميا حقيقيا بابتعادها عن المنهج الوصفي ، ولا تقتصر هذه النظرية على عملية التواصل الكلاسيكية البسيطة التي شكلتها الألسنية والمتمثلة بالباث والقناة والمتلقي ، لأن النص هو عملية انتاج وتوليد يستند إلى ما ورائية الفاعل التقليدي ، وهو يعمل طوال الوقت ويستمر في عملية التفاعل لارتقاء مدارج الانتاج . والنص حسب تصور بارت يقوم بتفكيك لغة التواصل ، أو لغة التعبير ، ولغة التمثيل ، ويحاول إعادة بناء لغة أخرى ذات حجم ، ولكنها تخلو من العمق ، وتتسع باستمرار ، واتساعها ليس اتساع الشكل أو الإطار إلى اللوحة الفنية ، ولكنه اتساع الحركة التركيبية الذي لا حدود له منذ بداية التمرد على لغة التواصل العادية الشائعة[11] .

إن نظرية النص ضمن هذه التصورات تحاول تفكيك الأسس المعرفية القديمة لبناء أنساق معرفية مغايرة تكون مواكبة لظهور النص ، فهي تفكك اللغة الوصفية القائمة على وصف النص وصفا تداوليا خالصا ينطلق من عملية التواصل اللغوية المنبثقة من نظام الجملة ، لأنها تعدها منهجية لسانية توقف بعدها الزمني فتجاوزها النص ، وأصبحت لا تتناغم مع أسسه المعرفية الجديدة

القائمة على التحليل المستمر لما ورائية الفاعل التقليدي ومرجعياته اللسانية والثقافية والاجتماعية ، وبذلك تتفكك لغة التواصل من أجل لغة أخرى تنفلت من عيار التمثيل والتعبير التداولي المباشر .

وهذا ما حاول مقاربته (فان دايك) فهو يعتقد أن علم النص لا يمكن أن يتماثل مع علم اللغة الذي يدرس الجملة ، وإن هذا العلم ما هو إلا تجاوز لعلم اللغة الذي ظل محصورا بمجاله اللساني ، ويرفض التعامل مع أي نمط لساني يتجاوز الجملة ، ولذلك أخفق في معاينة الأبنية النصية العليا لاعتقاده باحتمالية النتائج المترتبة على تحليلها ، وعدم القدرة على ضبطها والتحكم بمساراتها ، وتوقع نتائجها ، لذا نفاها من حقل الدراسات اللسانية ، وفي ضوء ذلك لابد من انبثاق علم النص لكي يكون قادرا على تحليل الأبنية النصية العليا ، مثلما يكون قادرا على تحليل الأبنية النصية الصغرى ، وبذلك ينفلت علم النص من الإطار اللساني الذي شكله علم اللغة[١٢] .

ويرفض (فان دايك) معالجة تراكيب الأبنية النصية العليا عبر النظرية اللسانية للخطاب ، لأنها تكون مقتصرة على بعض نماذج الخطاب المجدودة ، وعلى الأسلوب الذي ينتجه المتكلم للغة ، كما أنها لا يمكن معاينتها من خلال نسق الأنظمة النحوية المشكلة لدلالة فعل الكلام ، وذلك لأن بنية التراكيب المناظر والمتوازي لا تنتج معنى قاراً متفقا عليه ، أو فعلا كلاميا متواطئا عليه ، وبناء على ذلك ينبغي التسليم بافتراض مستوى إضافي من الوصف الدلالي ، والانطلاق نحو معاينة الأبنية الدلالية الكبرى ، ولكنه يعجز عن تقديم نظرية متكاملة عن الأبنية النصية الشاملة [١٣] .

إن (فان دايك) يقر بوجود التباين المنهجي الواسع بين علم اللغة وعلم النص ، ولعل أبرزها عدم معاينة الأبنية الكبرى معاينة لسانية- نحوية ، لأنها أبنية تواصلية متناظرة ، قد تفقد وظائفها النحوية ، ولكنها لا تفقد وظائفها التواصلية ، فالوظيفة النحوية يكون دورها محدودا وغالبا ما يكون ذهنيا ومعياريا ، في حين

تكـــون الوظيفـــة التواصليـــة تداوليـــة وعمليـــة .

وهـــذه الطروحـــات تفضـــح فرضيـــة التماثـل بـين الجملـة والنـص ، وتذهـب إلى وجـــود التبايـــن الواســـع الـــذي لا يمكـــن اختزالـــه أو تقليصـــه بـــين الأبنيـــة النصيـــة الصغـــرى والأبنيـــة النصيـــة العليـــا ، ولا يمكـــن افـــتراض منهجيـة لسـانية تكـون نافعـة لمقاربتهـا معـــا ، وإن أي مقاربـــة تزعـــم عكـــس دلـــك تعـــد مقاربـــة ذاتيـــة غـــير علميـــة ومنحـــازة إلى التركيبيـــة النحويـــة للجملـــة ، وتحـــوم في فلكهـــا اللســـاني الضيـــق .

ويقـــترح بعـــض اللســـانيين حضـــور المنهـــج الاســـتقرائي في إشـــكالية تصنيـــف النصـــوص ، ويعتمـــد هـــذا المنهـــج عـــلى تحليـــل نـــماذج محـــددة مـــن النصـــوص للكشـــف عـــن طبقاتهـــا وأبنيتهـــا اللســـانية الكليـــة للتوصـــل إلى نتائـــج معينـــة ، ثـــم تعميـــم هـــذه النتائـــج عـــلى جميـــع النصـــوص ، وقـــد ســـاد هـــذا التفكـــير في الحقبـــة التاريخيـــة التـــي نشـــأت فيهـــا المقاربـــات النصيـــة ، ويعـــد (هارفيـــج) رائـــدا في هـــذا المجـــال ، فقـــد قـــام بتصنيـــف أنـــماط النصـــوص عـــلى وفـــق المعطيـــات اللســـانية الحـــاضرة في تشـــكيل النـــص ، فقـــد اعتمـــد اعتـــمادا كليـــا عـــلى الاســـتبدالات التركيبيـــة التـــي يشـــكلها النـــص ، لـــذا يتصـــور أن النصـــوص التـــي يغلـــب عليهـــا الاســـتبدال التركيبـــي الأحـــادي البعـــد تنتمـــي إلى نمـــط (النصـــوص العلميـــة)، أمـــا النصـــوص التـــي تتميـــز بخصوصيـــة الاســـتبدال الثنائـــي ، فإنهـــا تعـــد نصوصـــا غـــير علميـــة ، فأنـــماط النصـــوص تخضـــع خضوعـــا مبـــاشرا لنحـــو النـــص ، ويمكـــن اســـتنباطها مـــن النمـــوذج النـــصي[١٤] .

إن البعـــد اللســـاني قـــد شـــكل حضـــورا طاغيـــا في مرحلـــة التأســـيس ، وأخـــد يتغلغـــل في طروحـــات العديـــد مـــن اللســـانيين بشـــكل مبـــاشر ، فالمباحـــث اللســـانية اســـتنبطت مفاهيمهـــا مـــن الســـمات النصيـــة التـــي قـــد تكـــون نافعـــة أحيانـــا في مقاربـــة بعـــض النصـــوص ، إلا أنهـــا لا تشـــكل منهجـــا شـــاملا في معاينـــة جميـــع النصـــوص ، لأننـــا قـــد نهمـــل نصوصـــا ونخرجهـــا مـــن دائـــرة الاهتـــمام حيـــث لا تنطبـــق عليهـــا هـــذه المعايـــير النصيـــة ، فالســـمات النصيـــة الأساســـية لم تعـــد معيـــارا لســـانيا كافيـــا

لمقاربة الأنواع النصية المتباينة التي تتمرد على المناهج اللسانية المعيارية وتخرج عن هيمنتها النحوية الصارمة التي تتسلل بهدوء إلى أغلب المقاربات النصية .

ويسعى بعضهم إلى تأصيل الاهتمام بالجملة ذلك عبر إسناده إلى الحضارات المختلفة ، فقد حظيت لغات الحضارات العريقة بنصيب وافر من الدراسة الوصفية والتصنيفية للجملة ، وأصبحت هذه الجملة موضوع البحث الأول من أجل رصد القوانين اللغوية المتباينة ، وتقعيد السلوك اللغوي الإنساني ، ولكن علماء اللسان أدركوا أن الدراسة المجتزأة للغة والقائمة على الجملة سوف تحيل اللغة إلى أشلاء وفتات من الجمل المصطنعة الباهتة والمجففة [١٥].

إن إشكالية التأصيل قد تقع في مأزق علمي تخفق في مواجهته ، وهو إهدار السياق التاريخي لتطور الفكر الإنساني ، فالدراسات اللسانية تطورت تطورا هائلا عبر الحقب التاريخية المختلفة ، وتباينت مقارباتها تباينا واسعا ، فكيف يتسنى لها التوقف عند حدود الجملة التي اهتمت بها الحضارات القديمة كبنية لسانية مكتملة ؟ وهل تحجرت الدراسات اللسانية في النقطة الأولى التي انطلقت منها ؟ لذا يتهافت التأصيل اللساني طروحاته التي تسعى إلى التمحور حول الجملة بوصفها بنية لسانية ثابتة وقارة في الكلام مما يحيل إلى بناء دراسات لسانية قارة تكون قائمة عليها ، وقد أدى ذلك إلى اختزال لغة التواصل الحية القائمة على النصوص أكثر من قيامها على الجملة .

كما إن هذا التطور يلغي السياقات الثقافية الكامنة في التواصل اللغوي ، وإن أي تحليل عرقي وأنثروبولوجي لأشكال التواصل يكشف عن هذا العامل المتعلق بالمتغير الثقافي بين مختلف نماذج النص ، ويرصد هذا التحليل النصوص التي يمكن استعمالها في سياقات اجتماعية وثقافية محدودة من أجل مقارنتها مع نصوص أخرى في سياقات متشابهة في ثقافات أخرى ، وأبسط مثال على ذلك هو إن المحادثة الشفوية توجد تقريبا في أغلب الثقافات ، ولكن

الـذي يختلـف مـن ثقافـة إلى أخـرى هو الأنسـاق اللغويـة الخاصـة لـكل لغـة والأشـخاص الذيـن يمارسـون هـذه المحادثـة ، كـما أن علاقـات المجموعـة الاجتماعيـة ، والعمـر ، والجنـس ، والرتبـة ، والوضـع الاجتماعـي هـي أمـور تحـدد مـن يسـتطيع أن يقـول (مـاذا) و (لمـن) ، وفي أي لحظـة ، لـذا يجـب ملاحظـة التبايـن الثقـافي الكائـن بـين الثقافـات سـواء عـلى المسـتوى مضمـون المحادثـة أم عـلى مسـتوى مسـارها وتوجهها ، وهـذه المعطيات لا يمكـن لنحـو الجملـة محاورتهـا والقيـام بهـا[١٦] .

إن (فـان دايـك) يحـاول أن يموضـع اللغـة ضمـن سـياقها الاجتماعـي والثقـافي ليقطـع الطريـق عـلى النحـو الوظيفـي ، ويحـاول إعـادة اللغـة إلى سـياقها الثقـافي الـذي طُـردت منـه ، فالسـياقات والأعـراف الاجتماعيـة والثقافيـة تؤثـر تأثـيرا واضحـا عـلى الاسـتعمال اللغـوي مـن قبـل المتحدثـين ، وبـما أن اللغـة هـي ظاهـرة اجتماعيـة فمـن الطبيعـي أن تتأثـر بالسـياقات الثقافيـة السـائدة في كل مجتمـع ، فالمحادثـة قـد تكـون صيغـة لغويـة ، ولكنهـا معزولـة عـن سـياقها الثقـافي ، وهـي موجـودة في أغلـب اللغـات ، ولكنهـا تتبايـن مـن لغـة إلى أخـرى حسـب ثقافـة كل مجتمـع وطبيعتـه ، وفي ضـوء ذلـك يتخلخـل النمـودج اللغـوي الثابـت ، وتتوسـع أبنيتـه وتتشـظى وظائفـه .

إن أغلـب الدراسـات اللسـانية عزلـت الجملـة أو النـص عـن سـياقه الثقـافي الاجتماعـي ، لـذا يـرى (لوتمـان) أن اشـتغال النـص في الوسـط الاجتماعـي يتطلـب توجهـا لتحليـل متغيراتـه الأساسـية ، فالنـص يمثـل إحـدى تنويعـات الحقيقـة الاجتماعيـة ومتغيراته ، وإن هـذه الحقيقـة ليسـت ملمحـا ثابتا ، بـل هـي تتجـلى عـبر الأوجـه المتباينـة لهـا ، وهـذه الأوجـه لا يمكـن الكشـف عنهـا إلا عـبر النصـوص[١٧] .

إن النـص هـو منتـج ثقـافي بالدرجـة الأولى ، وهـو علاقـة لغويـة مصغـرة تنتمـي إلى سـياق ثقـافي أكـبر وتتفاعـل هـذه العلاقـة مـع سـياقها الثقـافي تفاعـلا جدليـا فاعـلا ، فهـي تؤثـر فيـه وتتأثـر بـه ، ويظـل النـص يتحـرك ضمـن سـياق ثقـافي فيـؤدي إلى إحـداث انزياحـات تحـدث داخـل

دلك السياق ، فهو يعمل على إعادة تشكيل العلامات اللغوية من أجل انتاج أنساق جديدة تحيل إلى أنماط ووظائف جديدة لم تكن معهودة من قبل ، فالتفاعل الحيوي للعلامات يحررها من هويتها واستقلاليتها لتذوب في نسيج النص وتنتج أنساقا مغايرة تبلور فضاء النص وتشكله . وفي ضوء ذلك يحدد بعضهم الانتقال من الجملة إلى النص عبر المعيار النوعي وليس من خلال المعيار الكمي ، فالذي يستحق التركيز عليه في النظرية السيميولوجية هو كيفية الانتقال من الجملة إلى النص ، وإنما يتصل بالتغير النوعي للنص ، فالمعلومات التي يتضمنها تكون أوسع من مجموع المعاني الجزئية للجمل التي تشكله ، وهذه الدلالة الكلية تنبثق عنه بوصفه بنية عليا شاملة ، فالنص يبدع معناه عبر حركة جدلية لا تتمثل في التحول من الجزء إلى الكل ، وإنما يكون عبر التكييف الدلالي للأجزاء في ضوء البنية الكلية الشاملة للنص[١٨] .

إن مباحث علم النص قد أدركت أن النص لم يعد تطورا كميا في عدد الجمل المتألفة والمتناسقة ضمن فضاء النص ، وإنما هو التفاعل الجدلي بين هذه الجمل داخل بنية النص ، وانصهار هويتها الذاتية من أجل تشكيل الهوية الكلية للنص لتنتج معنى منجزا عبر التفاعل الحيوي بين الجمل والتلاحم بينها من أجل تكوين الدلالة النصية الكاملة ، فالعلاقة المفردة خارج النص تختلف عن العلاقة داخل النص ، لأنها سوف تتفاعل تفاعلا جدليا مثمرا مع العلاقات الأخرى فتفقد خواصها داخل النسق النصي المتكامل ، لذا يمكن القول إن بناء النص لا يعتمد على عدد الجمل بل على تفاعلها الحيوي داخل النص . وفي ضوء ذلك يمكن القول إن علم النص يتجاوز طروحات علم اللغة ويحتويها في الوقت ذاته ، وينأى عن تصوراتها ليرسم معالم مرحلة معرفية جديدة ومغايرة قد تكشف عن تحول اللغة من ظاهرة حضورية شفاهية إلى ظاهرة غيابية كتابية ، ينفصل فيها الفاعل اللغوي عن متلقيه ليفتح حوارا ممتدا مع متلقين افتراضيين يتمثلون اللغة عبر

فضاءات ذهنية منفتحة تنأى عن التقولب الواقعي المغلق ، وبذلك يفتح علم النص إمكانات معرفية ممكنة بعد أن سعى علم اللغة إلى علم غلقها حينا وتحديدها حينا آخر ، لذلك فإن المنهج اللساني الذى كان يدرس اللغة لا يعد نافعا في دراسة النص ، لأن النص ليس متوالية من الجمل اللغوية التي يتم رصفها في نسق معين ، وإنما هو إعادة انتاج لتلك الجمل عبر التفاعل الجدلي بين مكوناتها .

ومن خلال التصورات اللسانية تنبثق أسئلة عدة قد تكشف عن قصدية المرجعيات الثقافية لحقل اللسانيات الوظيفية وأنساقها الأيديولوجية المضمرة ، فلماذا تصر هذه اللسانيات على الاهتمام بالجملة والتركيز عليها ، وجعل مقاربتها منهجية مطلقة تصلح لجميع النصوص ؟ وهل هذا الاهتمام جاء عفويا أم كان اتجاها مؤدلجا يسعى الى تثبيت ركائز العقلية الغربية عبر أدلجة اللسانيات الوظيفية ؟وهل يمكن قراءة الأنساق الثقافية المضمرة الكائنة خلف الممارسات اللسانية وفضح ممارساتها الثقافية التي تختفي خلف الأنساق الفكرية المولدة للسانيات الوظيفية ؟ .

ويهدف البحث إلى محاولة قراءة الأنساق الثقافية المضمرة في حقل اللسانيات الوظيفية ، والكشف عن أنساقها الأيديولوجية التي تسعى إلى ترسيخها ضمن المقاربات اللسانية التي دأبت على تأسيس ثقافة التمركز حول الجملة بوصفها أكمل بنية لغوية يمكن دراستها ثم محاولة تعميمها على كل النتاجات اللسانية الأخرى ، فهل كان هدا التأسيس عفويا أم مؤدلجا ؟ ، وهل يمكن تفكيك الأنساق الثقافية الكامنة خلف الممارسات اللسانية الدائرة في فلك الجملة ؟ ، وهل يمكن الكشف عن العلاقة الجدلية الكامنة بين اللغة والسلطة والأيديولوجية ، والأنساق الفكرية المتوارية خلف المقاربات اللسانية التي تدور في فلك الجملة ؟ .

إن المقاربة الثقافية قد تكون أشمل من المقاربة النقدية للغة ، لأن المقاربة النقدية والممارسات اللسانية قد تشتركان في أسسهما المنهجية

المعيارية التي يسعى البحث إلى رصد تناقضاتها وتفكيكها ، والكشف عن أنساقها الأيديولوجية المضمرة ، كما أن المقاربة الثقافية أوسع شمولا وأبعد نظرا وأكثر عمقا في كشف الصلات بين اللغة والهيمنة والأيديولوجية ، أو على وجه الدقة التوظيف الأيديولوجي للغة من أجل تحقيق أهداف ثقافية قد تكون معدة مسبقا .

إن اللغة هي نتاج ثقافي معبأ بالأيديولوجية ومشبع بها ، ولا يمكن فصلها مثلما لا يمكن فصل الشكل عن المضمون ، أو اللفظ عن المعنى ، وإن أي فصل بين اللغة والأيديولوجية يعد فصلا تعسفيا لا يستند إلى أسس علمية دقيقة ، لذا يمكن القول إن الأيديولوجية ما هي إلا شكل من أشكال اللغة ، وهي لا تتجلى إلا من خلال اللغة ، وتتسلل عبر أنساقها وتراكيبها لتتحكم بمساراتها وتوجيه مآلاتها نحو غاية يتم رصدها سلفا ، لذا تسعى المقاربة الثقافية إلى الكشف عن العوامل التي تتحكم باللغة ، والتي تختبئ في أنساقها ، وما تحدثه فيها من آثار خافية يمكن استنباطها وتحليلها .

إن تاريخ الفلسفة الغربية من إفلاطون مرورا بكانت وهيجل وشوبنهاور هو تاريخ العقل والمعنى والصوت ، والأصل الثابت تعود كلها إلى المرجعيات الميتافيزيقية التي تؤمن بالاكتمال والانغلاق والحضور والتمركز حول الصوت ، ويمكننا إضافة التمركز حول الجملة كبنية لسانية منجزة وثابتة ومكتملة يمكن مقاربتها ودراستها من دون تجاوزها إلى جمل أخرى ، لأن هذا التجاوز حسب تصورهم ما هو إلا انفلات من أفق التمركز حول العقل ، أو التمركز حول المعنى المنجز والمكتمل ، والثابت ، لذا يرفض بعض اللسانيين تجاوز هذه الجملة إلى متتالية الجمل والانعتاق من أسس التخندق اللساني الوظيفي ، ومن هنا يمكن القول إن ثمة تلازما فكريا بين أفق التمركز حول الجملة وأفق التمركز حول العقل ، لأنهما ينطلقان من مرجعية فلسفية واحدة شكلت الإطار المرجعي إلى اللسانيات الوظيفية القائمة على

الجملة .

وقد حاولت التفكيكية قراءة الفلسفة الغربية ومرجعياتها اللاهوتية ، فاستراتيجيات التفكيك تروم قراءة الفكر الغربي قراءة نقدية شاملة ، وتعيد النظر في التصورات التي تأسس عليها هدا الفكر ، وتفكيك مرجعياته الميتافيزيقية ، مثل العقل والهوية والحضور والحقيقة والأصل ، لذا يسعى التفكيك إلى تقويض التمركز العرقي للحضارة الغربية ، وتفكيك أجزائه المكونة له مثل التمركز حول العقل ، والتمركز حول الصوت . ويعد تفكيك هذه التمركزات هو بدية لتفكيك التصور الأنطو-ثيولوجي ومرجعياته الميتافيزيقية التي سادت تاريخ الفلسفة الغربية من أجل تحقيق القمع والسلطة والهيمنة [١٩].

إن الخطاب الفلسفي الغربي قائم على تمركزات ثقافية غائرة في نسيج الثقافة الغربية ، فأغلب الأنساق الثقافية لم تكن أنساقا ثقافية بريئة وساذجة ، وإنما غالبا ما تكون معبأة بإرث أيديولوجي ينساب بين أنساقها اللغوية التي تظهر شيئا وتخفي شيئا آخر ، لذا علينا تفكيك هذه الأنساق من أجل استكشاف تموضع الأيديولوجية التي أنتجت حقل اللسانيات الوظيفية ، والبحث عن مرجعياتها العنصرية واللاهوتية المؤدلجة التي تطمح للهيمنة الثقافية على الثقافات الأخرى المغايرة لها أو التي تتمرد على منهجها العقلي الغربي ومخرجاته الفكرية ، لذا يمكن القول إن التمركز حول العقل أنتج أنساقا عدة تدور في فلكه وتتخذ المسار ذاته ، وقد يكون التمركز حول الجملة إحدى مخرجات هذا التمركز وأبرز معطياته الفكرية التي يمكن رصدها واستكناه بنيتها وتحليل غاياتها ووظائفها .

ويرصد ميشال فوكو الأنساق الثقافية المضمرة في الفكر الغربي ، فهو لم يكن فكرا معرفيا محضا أو فكرا تقدميا واعدا بالتحرر والانعتاق والمساواة ، وإنما كان فكرا متورطا في ممارسة القمع والتسلط والهيمنة ، وقد تغلغلت هذه الأنساق داخل منظومة الثقافة الغربية والمؤسسات التعليمية ، وعلى أغلب النشاطات الاجتماعية العامة

(٢٠).

والقراءة الفاحصة والناقدة للفكر الغربي عبر تاريخه الطويل تكشف بشكل فاضح عن تناقضات وانزياحات هذا الفكر في العديد من طروحاته ، فالأبنية المنطقية الموضوعية التي يتم تشييدها في الخطاب الفلسفي لم تكن تسعى إلى تحرير الفكر الإنساني من الأسطورة ، بقدر ما كانت تسعى إلى تدشين إطار معرفي سلطوي يهدف إلى الهيمنة على الآخر وقمعه ، فالتحرر المزعوم لم يكن إلا وجها من وجوه القهر والقمع والكبت ، وبذلك حمل بذرة تناقضه في نفسه عند التأسيس من أجل ممارسة المخاتلة والمواربة والحجب والتضليل ، لذا تحاول بعض القراءات فتح النار على الأنساق الثقافية المعقلنة ، وتلغيم أسسها المعرفية المنجزة والقارة ، وتعرية مقولاتها ، وتقويض ممارساتها القمعية المضمرة ، وفضح أساليبها المخادعة.

إن أزمة الفكر الغربي تكمن في أزمة اللغة وتضخم العلامة التي تنتمي إلى العصر التاريخي الميتافيزيقي ، لذا وجب استشكال مرجعيات الفكر الغربي الأيديولوجية ومحاولة تفكيك المنطق الذي أنتج هذا الفكر ، ومحاولة إزاحة التكلسات الثقافية العالقة به عن مواضعها ، وإقامة أنساق ثقافية مغايرة تنأى عن تأويل الوجود بوصفه حضورا ، كما كانت اليقينيات الميتافيزيقية التي أسست له ، وآمنت باستحضاره وتمكينه وتثبيته. (٢١)

لعل استشكال الأنساق الثقافية يعد مؤشرا على انتهاء حقبة التاريخ الميتافيزيقي للحضارة الغربية القائمة على التمركز العقلي ، وانبثاق حقبة مغايرة تحاول إعادة تأويل الأسس المعرفية الغربية برؤى حداثية ، تنتقل من نسق العقل والتنوير إلى نسق التمرد والعصيان والتنوير عبر خطى ممنهجة تصبو إلى تجاوز مرحلة تاريخية قارة انتهكت فيها المعايير الإنسانية تحت ذرائع ومسميات شتى ، وكانت سببا في اندلاع حروب كونية مدمرة أجهضت مشروع التنوير الغربي وقوضت أحلامه الطوباوية العريضة الساعية لإسعاد الإنسان وتحقيق آماله

وتطلعاته الإنسانية العليا .

ويعاين بعضهم التمركز الغربي من زاوية فكرية أخرى ، وهي قدرته على انتاج النماذج النمطية القارة ، فيرى أن تاريخ الفكر الإنساني هو تاريخ انتاج النماذج (البارادايم) ، وهي مجموعة أنماط وطرائق للتفكير تهيمن على حقبة تاريخية معينة تحدد مساراتها ، ومن هذه النماذج علم اللغة الحديث أو اللسانيات ، ومن أجل فهم هذه النماذج وتحليلها ، فلا بد من وضعها داخل السياق التاريخي الذي أنشأها ، ثم تحولها إلى نموذج مهيمن يطغى على الدراسات الأخرى ويهيمن عليها ويحفر بصماتها على صفحة طروحاته ، وإذا أردنا فهم هذا النموذج وأسباب انتشاره علينا تحليل السياقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي أسهمت إسهاما فاعلا في انتاجه وتسويقه .

فالنموذج هو ابن السياق الذي أنتجه ، وإن ثمة علاقة جدلية بينهما لا يمكن تجاوزها ، ويشير ذلك إلى الترابط العضوي الوثيق بين منهج اللسانيات والثقافة الغربية المعاصرة (٢٢) .

إن هيمنة النموذج الثقافي والفكري ما هو إلا مرحلة من مراحل تحولات الفكر الغربي القائم على التموضع المعياري الذي تقع اللغة في مركز بؤرته ، مما مهد لانتشار النموذج الثقافي وسعيه لتفتيت النماذج الأخرى المغايرة له وتذويبها تمهيدا لاحتوائها والهيمنة عليها وتحقيق أهدافها المرسومة سلفا ، وبذلك يتضح أن النموذج الثقافي السائد في ثقافة حقبة تاريخية لم تكن ثقافية في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة أيديولوجية مخادعة وماكرة تسعى إلى التسلط والهيمنة على النماذج الأخرى ، وهذا ما تفعله الثقافة الرأسمالية المهيمنة على الأنشطة الثقافية المختلفة ، وهي تسعى إلى فرض نموذجها العولمي على كل الثقافات الأخرى المغايرة لها .

ومنذ بداية النهضة الفكرية الغربية ثم تأسيس التمركز الغربي بوصفه آلية من آليات الاحتكار الثقافي والمعرفي من جانب ، وبوصفه وسيلة من وسائل الهيمنة على الآخر من جانب آخر ، فالاحتكار والهيمنة

هما ناتجان من نتاجات الفكر الغربي الإقصائي المهيمن ، ويقوم هذا الفكر بإنتاج العلم واستهلاكه وتسويقه ضمن اشتراطه الخاصة ، ولا يسمح للأخر المختلف باختراقه أو مضاهاته أو الوصول إلى حدوده التي رسمها له أو تخطيها ، لأن ذلك يعد تمردا على هيمنته وسلطته التي يسعى لترسيمها وتثبيتها ، لذا يحاول اجهاض أي محاولة تتمرد على هيمنته الثقافية وتخرج عن نسقها ، من خلال التشكيك في ثقافة الآخر وتسفيه مقولاته وتفريغ محتواها الثقافي للوصول إلى تقويض أنساقه الثقافية ، تمهيدا لاحتوائه وتدميره واقتلاع جدوره من الأعماق .

إن الخطاب الثقافي الغربي متورط في تشييد الهيمنة والسلطة عبر شرعنة العديد من الممارسات التي انتهجها ، وقد حاول (فان دايك) مقاربة الخطاب ودوره في انتاج السلطة والتحكم بسيرورتها الثقافية المنجزة ، فبعض الأفراد يحاول النفاذ إلى منابع السلطة التي تنتج الخطاب الثقافي العام ، فيحاول التسلل إلى الخطاب الإعلامي والخطاب السياسي والخطاب التعليمي ، ويكون قادرا على السيطرة على انتاج الخطاب عبر عقد المؤتمرات والتصريحات الصحفية لأحداث فعل التأثير على الرأي العام ، فالسيطرة على انتاج الخطاب العام تحيل إلى السيطرة على العقل العام ، وتوجيه مساراته ، والتحكم بأدائه ، فربما لا تقدر على التحكم في تفكير الناس ، ولكن يمكن التحكم فيما سيفكرون فيه[٢٣] .

وفي ضوء ذلك يهتم الدارسون بتحليل الخطاب للكشف عن تورط النسق الثقافي للخطاب في إنتاج الأنساق السلطوية المهيمنة ، فقد يكون الخطاب أحيانا عاجزا في التحكم بالفكر الإنساني ، ولكنه يفلح في توجيه مساراته والتأثير على قناعاته ووصفها ضمن حدود يتم التخطيط لها مسبقا ، وتوجيه الفكر الإنساني ما هو إلا خطوة من خطوات خطاب الهيمنة الذي يطل عبر أنساقه اللغوية والثقافية الفكرية ، لذا فإن تحليل أنماط الخطاب ما هو إلا إجراء قد يكشف عن تموضع الأيديولوجية داخل أنساق

ذلك الخطاب ، والكشف عن مواضع الهيمنة التي يتم انتاجها وتسويقها من خلال هذا الخطاب ، لذا يمكن القول إن التمركز حول الجملة في اللسانيات الوظيفية كان نمطا من أنماط السلطوية اللغوية التي مارسها على الأنماط الأخرى ، كما أنه كان خطابا أيديولوجيا تمويهيا مخاتلا سعى إلى صرف الأنظار عن الأنساق السلطوية المضمرة في الثقافة الغربية ، التي حاول حجبها وتدليسها وتمريرها عبر حزمة من المقولات الثقافية المنتظمة ، لذا يمكن القول إن خطاب التمركز حول الجملة أنتج خطابا أيديولوجيا مهيمنا من ناحية ومخاتلا من ناحية أخرى ، وقد سادت هاتان الآليتان بشكل منتظم داخل حقل اللسانيات الوظيفية من خلال طروحات اللسانيين الذين تمترسوا بالجملة وعدوها النموذج اللساني الوحيد الذي لا يمكن تجاوزه .

إن علم النص يمثل تمفصلا حيويا لمرحلة انتقال معرفي حاسم قطعت فيه اللغة شوطا طويلا من أجل التخلص من إرث التمركز حول الجملة ، والانتقال من التمركز الصوتي إلى التمركز الكتابي ، ومن ميتافيزيقيا الحضور إلى كينونة الغياب والتشظي والانشطار ، إنه الانفتاح الواسع على إمكانية استعمال اللغة واحتماليتها ، إنها فضاء ممتد إلى أصعاق مجهولة يصعب ارتيادها ويستحيل الكشف عن أغوارها المعتمة ، كما أنها تجعل اللغة تغادر انغلاقها اللساني وتمركزها حول ذاتها لتنفتح على فضاءات معرفية عديدة تسهم في مقاربة النصوص ، ويمكن تحليل أنساقها الثقافية والاجتماعية والحضارية .

ويكشف (نورمان فيركلف) عن الاسهامات الحداثية في تبلور النظرية الاجتماعية ، وتفضح هذه الاسهامات دور اللغة في تشكيل السلطة وممارستها والمحافظة عليها عبر مجموعة من الطروحات الثقافية ، فيرى أن الأيديولوجية هي آلية من آليات ممارسة السلطة في المجتمع الحديث ، وتتجلى هذه الأيديولوجية من خلال اللغة بوصفها مركزا رئيسيا لها ، وبؤرة تشكيلها الإجرائي ، ويتم انتاج دلك عبر الخطاب

الـذي أسـهم إسـهاما فاعـلا في بلـورة أشـكال السـلطة الحديثـة وتطورهـا ، لـذا علينـا تحليـل الخطـاب مـن أجـل اكتشـاف الأنسـاق السـلطوية فيـه ، وعـدم الاكتفـاء بالتحليـل اللسـاني الشـكلي الـدي ينطلـق مـن حياديـة اللغـة وموضوعيتهـا ، فاللغـة قـد تفـرض هيكليـة معينـة لمجـال مـا ، كـما أنهـا تسـعى للحفـاظ عـلى انفصـال كل جـزء عـما سـواه ثـم فـرض تنظيـم معـين لهـذه الأجـزاء عـبر علاقـات تراتبيـة خاصـة تعمـل عـلى إنشـاء التعـاون المـؤدي إلى السـيطرة والخضـوع ، فالهيكليـة اللغويـة هـي سـمة مـن سـمات السـلطة التـي تحـاول المقاربـات اللسـانية تشـييدها ، وقـد فـرض عـلى اللغـة هـذه الهيكليـة عـلى الدراسـات اللغويـة وسـعى إلى ترسـيخها وإثباتهـا [٢٤] .

إن المرجعيـات الثقافيـة التـي أثـرت عـلى بعـض الباحثـين تكمـن في طروحـات (ميشـال فوكـو) ودوره الفاعل في كشـف الممارسـات السـلطوية التـي يحدثهـا الخطـاب ، وكيـف يـؤدي الخطـاب دورا فاعـلا في تدشـين أشـكال السـلطة الحديثـة وتطورهـا ، أمـا المرجعيـة الثانيـة فتكمـن في طروحـات (يورغـن هابرمـاس) في نظريـة الفعـل التواصـلي ، التـي أنتجت التراتبيـة الهيكليـة المرتبطـة بالسـلطة ، فاللسـانيات الوظيفيـة حاولـت المحافظـة عـلى هيكليـة الجملـة ، وعـدم السـماح بمغادرتهـا أو التمـرد عليهـا أو حتـى تطويرهـا ، حتـى تحولـت إلى أنمـوذج لسـاني منجـز ومكتمـل ظـل يـمارس فعلـه القهـري عـلى بقيـة النـماذج الأخـرى ، لـذا يمكـن القـول إن الهيكليـة والنمذجـة مـا هما إلا لبنـة مـن لبنـات البنـاء السـلطوي المضمـر الـذي تـم تشـييده داخـل فضـاء اللغـة .

إن مفهـوم السـلطة قـد يعـد مفهومـا معقـدا وشـائكا وغامضـا يتـوارى أحيانـا تحـت طيـات اللغـة وأنسـاقها المعقـدة ، لـذا تـصر دراسـات الخطـاب النقديـة عـلى تحليـل الخطـاب مـن أجل إعـادة إنتـاج السـلطة وسـوء توظيـف السـلطة الـذي قـد ينتـج التفـاوت الاجتماعـي ، لذلـك أصبحـت المهمـة المركزيـة لدراسـات الخطـاب النقديـة تتركـز في تفصيـل مفهـوم السـلطة ، ممـا أنتـج عـددا كبـيرا مـن المؤلفـات

والمقالات التي ركزت على تحليل هذا المفهوم المركزي في الميادين والتخصصات المعرفية [٢٥] .

ويعتمد بعضهم أن الاستعمالات اللغوية والأنماط الرمزية التي يكونها الإنسان ذات أبعاد أيديولوجية ، لأن اللغة تتلون بالأيديولوجية بطرائق عدة وعلى مستويات متنوعة ، وإن الاشكالية الكبرى تكمن في أن هذه الأيديولوجية هل هي من خصائص الأحداث ، أم أنها من خصائص الأبنية اللغوية ، أم أنها من خصائصهما معا ؟ [٢٦].

وفي ضوء ذلك نتصور أن إصرار بعض اللسانيين على التمركز حول الجملة بوصفها بنية لسانية مكتملة ومنجزة ، ما هو إلا نمط من أنماط التمركز العقلي الدي أنتجته الحضارة الغربية ، ولم يكن هذا التمركز إجراء عفويا ، وإنما كان إجراء أيديولوجيا مقصودا يهدف إلى انتاج نسق لساني مهيمن يمارس سلطته الإقصائية على النماذج اللسانية الأخرى ، ويحاول تنحيتها ونفيها من حقل اللسانيات الوظيفية تحت ذرائع وأسباب واهية تستند إلى الدليل العقلي المنظم ، فتحول النحو اللساني الوظيفي إلى نحو معياري يضع الجملة في مركز اهتمامه ، في حين تكون المقاربات الأخرى في الهامش ، فأنتج نحوا يمكن أن نطلق عليه النجو المتمركز حول الجملة ، وهو يكون امتدادا فكريا للتمركز حول الصوت في الحضارة الغربية ، لذا حاول التفكير النصي خلخلة نسق التمركز حول الجملة ، وزعزعة الأطر المعيارية النحوية التي صاغت مفهوم الجملة سواء أكانت واقعا ذهنيا أم واقعا حواريا مسموعا ، لذلك حاول بعض اللسانيين إخضاع النص إلى سلطة التمركز وهيمنته ، ووضعه تحت وصاية المركز ، لأنه بنية لسانية متجاوزة للجملة ومتمردة عليها في الوقت ذاته ، مما أدى إلى انتاج مقاربة لسانية تنسجم معه وتتمرد على النسق المعياري المهيمن الذي أنتجته الجملة ، فالأطر المعيارية مهما ادعت لذاتها بالدقة والتنظيم وتثبيت الحدود ، فإنما أنماطا سلطوية تمارس هيمنتها بشكل ضمني داخل حدود اللغة .

الخاتمة :

لقد تطورت الجملة إلى متوالية الجمل المركبة ثم تطورت إلى النص ، ولكن هدا التطور الحاصل في الحقل اللساني لم يواكبه تطور في المنهج ، فقد ظل المنهج اللساني المغلق حاضرا في أغلب المقاربات اللسانية للنص تحت ذريعة التماثل البنيوي بين الجملة والنص ، وأصبحت هذه المقاربة الضيقة تراوح مكانها ، وتتجاهل تطور الجملة إلى النص وما يحدثه هذا التطور من تغيير في الأنساق المعرفية القارة ، وظلت اللسانيات الوظيفية تعاين بمنظور كلاسيكي قد لا يكون صالحا إلا لنظام الجملة ، ويقتصر على التحليل اللساني من دون ربطه بالسياق الثقافي الدي ينتمي إليه النص ، مما أحدث خللا معرفيا بين النص والمقاربة اللسانية ، وقد أدى ذلك إلى تدشين مقاربة منفتحة على فضاءات معرفية واسعة تتناغم مع الأفق الحداثي الدي ينتمي إليه النص . والسؤال الدي يظل مشرعا ، هل كان التوقف عند حدود الجملة إجراء عفويا بريئا ، أم أنه إجراء ثقافي مؤدلج تقف خلفه أهداف أيديولوجية وثقافية غريبة معينة تسعى من خلال هيكلية الجملة ونمذجتها في حقل اللسانيات إلى تحقيق أهداف سلطوية تؤكد هيمنتها على النماذج اللسانية الأخرى المفارقة لها ، والمختلفة عنها ، تمهيدا لقمعها ونفيها خارج حدود اللسانيات .

وتزعم هذه المقاربات أن تجاوز الجملة سوف يؤدي إلى ضياع وانهيار حدود الجملة وزوالها ، وابتعادها عن المقاربة الموضوعية الموثوق بها ، لأجل ذلك تمركزت حول الجملة وظلت تعاين كل نتاج لساني مبتكر بمنظار نجوي لساني ، ولكن هذا الادعاء يظل مشروعا جدليا يمكن التشكيك في طروحاته ومسلماته التي أسسها ، فقد يكون سلوكا مخاتلا يضمر في طياته أنساقا أيديولوجية وثقافية مستترة تقبع وراء النسق المعياري اللساني المعلن ، ومن هنا يمكن القول إن الإصرار اللساني على الجملة ، ما هو إلا نمط من أنماط التمركز حول الجملة ، وهو جزء لا يمكن فصله عن التمركز العقلي

الغـربي في الحضـارة الغربيـة ، الـذي يسـعى إلى القمـع والهيمنـة والسـلطة عـلى كال النتاجـات الثقافيـة والفكريـة المغايـرة لـه ، والمخالفـة لنسـقه الفكري والمتمـردة عليـه .

إن نسـق الهيمنـة تسـلل إلى حقـل اللسـانيات الوظيفيـة مـن خـلال التمركـز حـول الجملـة ، وقـد مـارس هـذا التمركـز هيمنتـه عـلى الأنسـاق اللسـانية الأخـرى ، عـبر آليـات المعياريـة والهيكلـة والنمذجـة اللسـانية ، وهـذه الآليـات مـا هـي إلا وسـائل ثقافيـة اسـتعملتها اللسـانيات الوظيفيـة لتأكيـد هيمنتهـا وسـلطتها عـلى النماذج اللسـانية الأخـرى ، لذلـك يمكـن أن نعـد النـص تمـردا لسـانيا عـلى أنمـوذج الهيمنـة الـذي فرضتـه اللسـانيات وانتهجتـه في معاينتهـا للنصـوص اللغويـة .

هوامش البحث :

١- ينظـر : علـم لغـة النـص : المفاهيـم والاتجاهـات ، د. سـعيد حسـن بحـيري ، ص : ٣١٢ .

٢- ينظـر : قضايـا اللغـة العربية في اللسـانيات الوظيفيـة : بنيـة الخطـاب مـن الجملـة إلى النـص ، د. أحمـد المتـوكل ، ص: ٨٧ ، ١٤٨ .

٣- ينظـر : تحليـل الخطـاب الروائـي : الزمـن ، الـسرد ، التبئـير ، د. سـعيد يقطـين ، ص : ١٥-١٦ .

٤- ينظـر : التحليـل اللغوي للنـص ، كلاوس برينكـر ، ترجمـة : سـعيد حسـن بحـيري ، ص : ٢٣ - ٢٤ .

٥- ينظـر : قضايـا اللغـة العربية في اللسـانيات الوظيفيـة : بنيـة الخطـاب مـن الجملـة إلى النـص ، د. أحمـد المتـوكل ، ص: ٢٦ .

٦- ينظـر : مدخـل إلى علـم لغـة النـص ، روبـرت ديبوغرانـد ، فولفغانـغ دويسـلر ، ترجمـة وتقديـم : إلهـام أبـو غزالـة ، ص : ١٠-١١ .

٧- ينظـر : النـص بنـى ووظائـف : مدخـل أولي إلى علـم النـص ، فـان دايـك ، ضمـن كتـاب العلاماتيـة وعلـم النـص ، ترجمـة : منـذر عيـاشي ، ص : ١٨٩ .

٨- ينظـر : قضايـا اللغـة العربية في اللسـانيات الوظيفيـة : بنيـة الخطـاب مـن الجملـة إلى النـص ، د. أحمـد المتـوكل ، ص: ١٠ .

٩- ينظـر : علـم النـص : مدخـل متعـدد الاختصاصـات ، تـون .أ. فـان دايـك ، ترجمـة وتعليـق : د. سـعيد حسـن بحـيري ، ص: ١١ .

١٠- ينظر : مدخل إلى علم النص ، فولفغانغ هاينمان ، ديتر فيسهفجر ، ترجمة : د. سعيد حسن بحيري ، ص : ١٤٩-١٥٠ .
١١- ينظر : بلاغة الخطاب وعلم النص ، د. صلاح فضل ، ص: ٢١٢-٢١٣ .
١٢- ينظر : علم النص ، فان دايك ، ص: ٢١-٢٢ .
١٣- ينظر : النص والسياق ، استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، فان دايك ، ترجمة : عبد القادر قنيسي ، ص:٢١-٢٤ .
١٤- ينظر : مدخل إلى علم النص ، فولفغانغ هاينمان ، ديتر فيسهفجر ، ترجمة : د. سعيد حسن بحيري ، ص : ١٥٤-١٥٦ .
١٥- ينظر : مدخل إلى علم النص ومجالات تطبيقه ، محمد الأخضر الصبيحي ، ص: ٦٥-٦٦ .
١٦- ينظر : العلاماتية وعلم النص ، مندر عياشي ، ص: ١٨٧-١٨٨ .
١٧- ينظر : نظرية النص : من بنية المعنى إلى سيميائية الدال ، د. حسين خمري ، ص: ٧٢ .
١٨- ينظر : بلاغة الخطاب وعلم النص ، د. صلاح فضل ، ص: ١٣٦-٢٣٧ .
١٩- ينظر :استراتيجية تفكيك الميتافيزيقيا ، جاك دريدا ، ص: ٦٤ .
٢٠- ينظر : خطاب الجنون : الحضور الفيزيائي والغياب الثقافي ، ص:٢٥-٢٦ .
٢١- ينظر : الصوت والظاهرة ، مدخل إلى مسألة العلامة في فينو مينولوجيا هوسرل ، جاك دريدا ، ص: ١٢-١٤ .
٢٢- ينظر : استقبال الآخر : الغرب في النقد العربي الحديث ، د. سعد البازعي ، ص: ٦٩-٧٠ .
٢٣- ينظر : الخطاب والسلطة ، فان دايك ، ص:٢٢ .
٢٤- ينظر : اللغة والسلطة ، نورمان فيركلف ، ص:٢٩ .
٢٥- ينظر : الخطاب والسلطة ، فان دايك ، ص:٢٩ .
٢٦- ينظر : الخطاب والتغيير الاجتماعي ، نورمان فيركلف ، ص: ١١٣-١١٤ .

ثبت المصادر :

١- استراتيجية تفكيك الميتافيزيقيا ، جاك دريدا ، ترجمة وتقديم : د. عز الدين الخطابي ، دار افريقيا الشرق ، المغرب ، ٢٠١٣م .

٢- استقبال الآخر ، الغرب في النقد العربي الحديث ، د. سعد البازعي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

٣- أسس لسانيات النص ، مارغوت هاينمان ، فولفغانغ هاينمان ، ترجمه عن الألمانية : د. موفق جواد مصلح ، دار المأمون للترجمة والنشر ، بغداد ، ط١، ٢٠٠٦م .

٤- إشكالات النص : دراسة لسانية نصية ، د. جمعان عبد الكريم ، النادي الأدبي في الرياض ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط١، ٢٠٠٩ م .

٥- بلاغة الخطاب وعلم النص ، د. صلاح فضل ، سلسلة علم المعرفة (١٦٤) ، الكويت ، ١٩٩٢م .

٦- تحليل الخطاب الروائي : الزمن ، السرد ، التبئير ، د. سعيد يقطين ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط٤ ، ٢٠٠٥م .

٧- التحليل اللغوي للنص ، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج ، كلاوس برينكر ، ترجمة : د. سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٥م .

٨- التحليل النصي ، رولان بارت ، ترجمة : عبد الكبير الشرقاوي ، دار التكوين ، دمشق ، منشورات الزمن ، الرباط ، ٢٠٠٩م .

٩- الخطاب والتغيير الاجتماعي ، نورمان فيركلف ، ترجمة : محمد عناني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٥م .

١٠- خطاب الجنون ، الحضور الفيزيائي والغياب الثقافي ، أحمد بن علي آل المديع ، العبيكان ، الرياض ، ٢٠١٤م .

١١- الخطاب والسلطة ، فان دايك ، ترجمة : غيداء العلي ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠١٤م .

١٢- العلاماتية وعلم النص ، مجموعة مؤلفين ، إعداد وترجمة : منذر عياشي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط١ ، ٢٠٠٤م .

١٣- علم لغة النص ، المفاهيم والاتجاهات ، د. سعيد حسن بحيري ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، ط١ ، ١٩٩٧م .

١٤- علم النص ، مدخل متداخل الاختصاصات ، فان دايك ، ترجمة وتعليق : د. سعيد حسن بحيري ، دار القاهرة للكتاب ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠١م .

١٥- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية : بنية الخطاب من الجملة إلى النص ، د. أحمد المتوكل ، دار الأمان للنشر والتوزيع ، الرباط ، المغرب ، ٢٠٠١م .

١٦- لسانيات النص ، مدخل إلى انسجام الخطاب ، محمد خطابي ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٦م .

١٧- اللغة والسلطة ، نورمان فيركلف

، ترجمة : محمد عناني ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٦م .
١٨- مدخل إلى علم لغة النص ، بيروت ديبوغراند ، فولفغانغ دريسلر ، ترجمة وتقديم : إلهام أبو غزالة ، دار الكتب ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٩٢م .
١٩- مدخل إلى علم لغة النص ، فولفغانغ هاينمان ، ديتر فيهقجر ترجمة وتقديم : د. سعيد حسن بحيري ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٤م .
٢٠- مدخل إلى لغة النص ومجالات تطبيقه ، محمد الأخضر الصبيحي ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ٢٠٠٨م .
٢١- مدخل إلى علم النص ، زتسيسلاف وأورزيناك ، ترجمة : د. سعيد حسن بحيري ، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط١ ، ٢٠٠٣م .
٢٢- نظرية النص ، من بنية المعنى إلى سيميائية الدال ، د. حسن خمري ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، منشورات الاختلاف ، الجزائر ، ط١ ، ٢٠٠٧م .
٢٣- النص والسياق : استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي ، تون . أ . فان دايك ، ترجمة : عبد القادر قنيني ، أفريقيا الشرق ، بيروت ، ٢٠٠٠م .
٢٤- نسيج النص : بحث في ما يكون به الملفوظ نصا ، الأزهر الزناد ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

حولية المنتدى